مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 386-397، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.19

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية السياسية تجاه الخليج العربي بعد قرار انسحاب بريطانيا منها عام 1968

صلاح محمد سليم و أيهان جعفر محمدطاهر
قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 8 ايار، 2018، تاريخ القبول بالنشر: 19 ايلول، 2018)

الخلاصة

يعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1968، بداية مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج، حيث اعتمدت طيلة الفترة التي سبقت القرار على قوة ونفوذ بريطانيا لحماية مصالحها هناك، لذلك توجست الحكومة الأمريكية من القرار البريطاني، لما سيترتب عليه من فراغ عسكري، قد يؤدي إلى وقوع منطقة الخليج في قبضة القوى والحركات المناوئة للغرب، هذا في الوقت الذي كان يعارض فيه الرأي العام الأمريكي بشدة، أية محاولة من جانب حكومتهم للحلول محل بريطانيا في الخليج العربي، بسبب الخسائر الكبيرة والتجربة المريرة في حرب فيتنام، وبالاستناد إلى هذه المعطيات، سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد توازن بين توجهاتها لحماية مصالحها، وصيانة أمن واستقرار الخليج وإبعاد مناوئيها من فرض سيطرتها عليها من جانب، وتمسكها بعدم الانخراط المباشر في أية ترتيبات أمنية للحفاظ على الأوضاع الراهنة في الخليج من جانب آخر.

المقدمة

وضعت بريطانيا لأكثر من قرن ونصف أسس النظام السياسي والأمني في منطقة الخليج، وكانت قوتها العسكرية في صميم استقرار المنطقة حتى اواخر الستينات. وكقوة كبرى ضمنت بريطانيا الوصول الاستراتيجي والاقتصادي لقواتها ومؤسساتها، ولحليفتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) إلى الخليج، في حين منعت وصول الاتحاد السوفيتي إليها، وتعاملت معها في الخليج ضمن سياق سياستها الامبراطورية والحرب الباردة، ولعبت بريطانيا خلالها دور الحامي للكيانات الخليجية الأصغر والأضعف (الكويت والبحرين وعمان وقطر والإمارات المتصالحة) [1]ضد أطماع وطموحات الدول الخليجية الكبيرة (السعودية وإيران والعراق) فضلاً عن الدولة غير الخليجية مصر. وفرضت بريطانيا الواقع الإقليمي والسياسي للمنطقة، دون أن تكون للدول الإقليمية الكبيرة أي دور في ذلك [2].

توقيت إعلان قرار بريطانيا بالتخلي عن دورها الأمني في الخليج في السابع عشر من كانون الثاني 1968، لم يكن مناسباً من وجهة النظر الأمريكية، فقد تزامنت مع تسارع تقلص التزامات الولايات المتحدة العسكرية في جميع أنحاء العالم، بعد إخفاقاتها العسكرية في فيتنام، ونمو التوسع العسكري السوفيتي. وكانت المنافسة البحرية في البحر المتوسط بين الغرب والاتحاد السوفيتي على وشك أن يصل إلى المحيط الهندي، وبذلك كانت هناك إمكانية دخول منطقة الخليج في هذه المنافسات، وتكهن عدد من الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية عن قرب حدوث تغلغل سوفيتي في الخليج، ووجد عدد من مخططي السياسة الأميركيين في الشرق الأوسط، أن بلادهم أصبحت في موقف صعب، ورأوا أن الإعلان البريطاني بمثابة تحذير مبكر عن خطر تفكيك الهيكل الرئيسي للنظام الأمني شرق السويس، في

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 386-397، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.19

الوقت الذي لا يمكن للولايات المتحدة إيجاد البدائل المناسبة لها[3].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بطبيعة الحال، بالآثار الناجمة من انسحاب القوات البريطانية من الخليج بحلول نهاية عام 1971، وعلى الرغم من ذلك لم تكن لها خطة عامة أو خاصة تجاه هذه المنطقة في مرحلة ما بعد الانسحاب، ففي برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في السعودية، ذكرت فيها عدم وجود خطة أمريكية محددة بعد الانسحاب، ولكنها أوضحت أن الموضوع سيكون قيد الدراسة بالتفصيل في الأشهر المقبلة، وأشارت إلى رؤية الحكومة الأمريكية حينما بيَّنت "أن مستقبل الخليج ومستجدات الأحداث فيها، وتطوير العلاقات الحسنة بين دولها، واتخاذ التدابير الأخرى التي قد تبدو ضرورية للعمل المشترك من أجل الاستقرار وحماية المنطقة، ينبغي أن تكون على عاتق دول المنطقة نفسها، ويتطلب ذلك منها الصبر والحنكة السياسية". وأظهرت البرقية تعاطف الولايات المتحدة مع الرغبة البناءة لدى جميع الأطراف في عملية تطوير الخليج، ولكنها أوضحت عدم نيتها القيام بدور مباشر[4].

أثر قرار الانسحاب البريطاني على السياسة الأمريكية حيال الخليج

بعد إعلان قرار الانسحاب دعت الولايات المتحدة إلى ضرورة قيام دول الخليج نفسها، بتحمل مسئولية الحفاظ على أمن واستقرار منطقتهم، وأكد هذا الموقف لوسيوس دي باتل Lucius D. Battle مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب آسيا والشرق الأدنى، في جلسة استماع أمام الكونغرس حينما ذكر "أن منطقة شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط، يشهد انكماش مستمر في الموقف البريطاني. ليست لدينا خطط لنحل محل بريطانيا، أما مشاكل الخليج واستقرار المنطقة والتنمية المنتظمة للموارد والملاحة واستخدام المياه وغيرها من الأمور، فمن الأفضل تناولها في سياق نهج إقليمي، وتركها للدول المعنية مباشرةً"[5]. وأشار باتل خلال محادثاته مع المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية إلى "اعتراف الولايات المتحدة بالدور البريطاني الخاص في المنطقة، وعدم نيتها الحلول محلها"[6].

إن استجابة الحكومة الأمريكية لإعلان الانسحاب البريطاني، جاءت في سياق التطورات الداخلية والدولية في اواخر الستينات وأوائل السبعينات، ولا سيما مسألة الحرب في فيتنام، حيث تزايد استياء الكونغرس والرأي العام الأمريكي من هذا التدخل، وبذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للاضطلاع بدور أمني فعال في منطقة الخليج، فقد أشار جيمس نويس James Noyes نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا وجنوب آسيا إلى سياسة الحكومة الأمريكية تجاه الخليج بقوله "أن مشاعر الرأي العام الأمريكي بعد فيتنام، استبعد وحده تقريباً دور عسكري مباشر لقواتنا التي قد تحل محل البريطانيين". وأوضحت واشنطن هذا الأمر للبريطانيين خلال اجتماعات التشاور المنعقدة في لندن بشأن الانسحاب من شرق السويس، كما أوضحها أيضاً عدد من المسؤولين الأمريكيين للرأي العام الأميركي، عندما أعلنت بريطانيا قرار انسحابها[7].

فضلاً عما تقدم وجدت الولايات المتحدة إن توليها لدور بريطانيا في الخليج، يتطلب امتلاك قواعد برية أو توقيع اتفاقيات رسمية مع دول المنطقة، وهذه الإجراءات اعتبرت حسب وصفها أهدافاً جذابة للجماعات القومية العربية المتشددة[8] أو الموالية للاتحاد السوفيتي[9]، للتصدي للولايات المتحدة في المنطقة، واتخاذها ذريعةً لمواجهة المصالح الغربية، والقيام بأعمال تخريب ضد الأنظمة السياسية المحافظة في الخليج، مما سيؤثر على استقرارها السياسي، وتتحول إلى عامل تهديد لأمن الخليج، وبالتالي ستجلب بنتائج عكسية، بالإضافة إلى ذلك من الممكن أن يكون الدور الأمريكي غير مقبول، لدى المملكة العربية السعودية وإيران الدولتين الخليجيتين الكبيرتين[10].

فالدولتان كانتا على دراية حول ضرورة إعادة تنظيم للعلاقات السياسية في منطقة الخليج بعد مغادرة بريطانيا،

فأرادتا أن تكون لها دوراً بارزاً في مرحلة ما بعد الانسحاب. وبرزت تخوفات من آثار هذه التغييرات، ولاسيما مسألة احتمال ظهور عدم الاستقرار في الجانب العربي من الخليج، ولكن أطراف أمريكية حاولت التقليل من حجمها، عندما ادعت أن حالة عدم الاستقرار من غير المرجح أن تكون ذات حجم كبير، بحيث تشكل تهديداً على المصالح المهمة للولايات المتحدة في حال نشوب أزمة جديدة بين العرب وإسرائيل، وبذلك أدركت أن استمرار العمليات النفطية للشركات الأمريكية في الخليج، والفوائد المالية الكبيرة التي تجنيها سنوياً، من غير المحتمل أن تكون مهددة بشكل جدي، نظراً لأن دول المنطقة نفسها مستفيدة من هذه العمليات. ومع ذلك ستعتمد بقاء علاقات الولايات المتحدة الجيدة على القوة والمهارة التي ستقيم بها علاقاتها مع دول الخليج بصورة فردية، وخاصةً مع إيران والمملكة العربية السعودية. بحيث تجعل الإدارة الأمريكية تمعن في رؤيتها للخليج، لأجل التمييز بين القضايا والخلافات الإقليمية التي ستؤثر بشكل مباشر على مصالحها، وتلك التي من الأفضل تركها ليحلها الأطراف المعنية نفسها[11].

لم تضع إدارة الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson (1963–1969) سياسة واستراتيجية واضحة لانتهاجها تجاه الخليج، وركزت جهودها على حل الخلافات الموجودة في منطقة الشرق الوسط، وأعطت الدبلوماسية الأمريكية في مساعيها لإيجاد مخرج للصراع العربي الإسرائيلي في أعقاب حرب عام 1967 الأسبقية على مشاكل الخليج، وحين اتخذ القرار البريطاني المفاجئ كانت الإدارة منشغلة في حرب فيتنام، وحظوظها الشعبية داخل البلاد كانت في حالة تراجع، ولم تبقى لها الوقت المناسب لصياغة سياسة ثابتة، لذلك تركت للإدارة القادمة تبني سياسة أمريكية جديدة تجاه منطقة الخليج[12].

فحينما التقى أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح (1965–1977)، ووزير خارجيته الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، مع وزير الخارجية الأمريكي دين راسك Dean Rusk (1961–1968) في الثاني عشر من كانون الأول 1968، سأله الأمير عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة، فيما لو تعرضت مصالحها أو الاستقرار الإقليمي في الخليج للتهديد من قبل قوى خارجية، فردَّ دين راسك قائلاً "أن الجواب لهذا السؤال الرسمي وبموجب دستورنا، يمكن أن يأتي فقط من رئيس الإدارة المقبلة شخصياً، أود أن أقول نعم، ولكن هذا الشيء سيبدو كإعطاء صك دون رصيد في البنك. إذا كان هناك تهديد سوفيتي كبير فإنه سوف ينشأ أزمة ما بين الشرق والغرب، وحينها علاقاتنا لن تبقى حيادية. أما إذا جاء التهديد من دولة مجاورة عندئذ سيكون التضامن بين الكويت والدول المجاورة هي الأساس، للدعم الخارجي الذي يمكن تقديمه"[13].

وخلال الاجتماع أوضح وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح، أن حكومته ليست في نيتها عقد معاهدة دفاع مشتركة، ولكنها ترغب معرفة فيما إذا كانت الولايات المتحدة مهتمة باستقرار المنطقة ووحدة أراضي دولها، فردَّ دين راسك أن باستطاعته إعطاء الإجابة القاطعة، حول اهتمام بلاده الكبير باستقرار الخليج، وضرورة الحفاظ على الكيانات السياسية الموجودة فيها، وذكر راسك مواقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، مشيراً إلى أنها توضح أن سياسة بلاده بصورة عامة، تدعم وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة. وأضاف الوزير "أن معظم المواقف التي ذكرتها تعكس التوجهات العامة في سياساتنا، فبدلاً من التزامات نصية محددة، نحن نعمل حسب متطلبات الوضع، ولكن في ظل دستورنا ونظامنا السياسي من الصعوبة جداً إعطاء وعود مسبقة، لذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها رغبة جادة في استقلال وأمن الكويت، ولكن بالاستناد إلى الدستور الأمريكي من الصعب شرح ما يمكن القيام به في ظروف معينة قد تنشأ في المستقبل"[14]. وبعد انتهاء المحادثات بين أمير الكويت والرئيس والمسؤولين الأمريكيين، صدر بيان مشترك حول مستقبل الخليج بعد الانسحاب البريطاني، أكد فيه

الطرفان أن الرئيس جونسون وأمير الكويت يهدفان إلى استقرار المنطقة، من خلال التعاون المشترك بين دول المنطقة [15].

على الرغم من بعض الآراء التي ادعت أن الغياب المحتمل للاستقرار في الخليج، على الأرجح لن يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة أو استمرار تدفق النفط، ظهرت مخاوف داخل الإدارة الأمريكية حول بروز فراغ سياسي بعد انتهاء التواجد البريطاني في المنطقة، فأثارت الأسئلة حول الجهة التي سيملئها، ومتى سيشرع القيام بها قبل حلول عام 1971 أو بعدها، ورأت بعض الأطراف الرسمية الأمريكية إذا لم يتم القيام بأية ترتيبات معينة، على الأقل بدرجة محدودة من التعاون مابين بعض الدول الساحلية الأكثر أهمية، فإنه من الصعب الاعتقاد أن القوميين المتشددين الذين يتم مساعدتهم وتشجيعهم من قبل السوفيت، سوف يفشلون في استغلال الفراغ للإضرار بالمصالح الحيوية الأمريكية. وكذلك تخوفت اليابان حليف الولايات المتحدة من تهديد التنظيمات الراديكالية في الخليج، فقد أعرب السفير الياباني في إيران لنظيره الأمريكي، عن قلق حكومته البالغ من مستقبل الخليج التي تعتبر نفطه حيوي لبلاده، فقد أشار ماك ارثر MacArthur السفير الأمريكي في طهران إلى حديث السفير الياباني حول قيام المشيخات الصغيرة، بجلب المدرسين والفنيين وغيرهم من مصر وسوريا التي تحكمها أنظمة قومية وكذلك من فلسطين، وتأكيده أن هذا الأمر سيسهل جهود المتطرفين للاطاحة بالأنظمة الخليجية. وأضاف يعتقد الخبراء اليابانيون المختصون في شؤون الشرق الأوسط، وبعد دراسة هذه المسألة، بأنه في غياب تطورات جديدة وبناءة، سيستسلم النظام الكويتي للعرب الراديكاليين في غضون ثلاث سنوات، ووجد اليابانيون إذا ما كان هناك تسوية عربية إسرائيلية، فإن هؤلاء سوف يقومون بنشاطات مباشرة ضد الدول الخليجية [16].

الخيارات السياسية الأمريكية تجاه الخليج:

أشار تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي إلى سياسة واشنطن تجاه الخليج أوضح فيها "أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية يمكنها من الرَّد على التحركات السوفيتية والعربية الراديكالية، وتحافظ على المرونة في التعامل مع التغيير السياسي السريع في منطقة الخليج"، وبيَّنت خيارات استراتيجية للولايات المتحدة في الخليج خلال 5–10 سنوات المقبلة، وأوضحت بأنها استراتيجية مبدئية باعتبار مستقبل الوضع غير معلوم هناك، ويتطلب عدة عناصر أساسية لاتخاذ القرارات، مثل ماهية السياسة البريطانية في الخليج بعد عام 1971، ومصير اتحاد الإمارات العربية، وردود الفعل المحلية لمساعي الولايات المتحدة بالحفاظ على قوة الشرق الأوسط MIDEASTFOR [17] في الخليج، ومراجعة السياسة الأمريكية في المحيط الهندي، وتألفت هذه الاستراتيجية من ثلاث خيارات [18].

تضمن الخيار الأول تعزيز تكتلات إقليمية تعتمد على نفسها، ولا تعول كثيراً على قوة خارجية، كما في التوازن الموجود بين دول الخليج، والعلاقات بين مشيخات الخليج الأدنى [19]أو أي اتحاد فيما بينها مستقبلاً، والتعاون بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت لضمان استقرار الخليج، والعمل الجماعي بينها لصد تأثيرات التدخل من جانب العرب الراديكاليين لزعزعة الاستقرار. وتقوم الولايات المتحدة من جانبها بتشجيع المزاوجة بين القوة الإيرانية وموارد الخليج المالية، لدعم التحديث السلمي في المنطقة، ومن أجل الحد من إمكانية أن تصبح النفط قضية سياسية خلافية، سوف تعمل الحكومة الأمريكية على تنسيق السياسة النفطية بينها وبين جميع الدول المنتجة. ويقوم هذا الخيار على رأي مفاده أن دور المملكة المتحدة سوف يتراجع بشدة بعد عام 1971، ويقل تأثيرها في جهود الحفاظ على شراء الغرب لنفط الخليج. ويفترض هذا الخيار وجود مجموعة مكونة من أكبر الدول المنتجة للنفط، وهي إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، تتعاون فيما بينها من أجل استمرار الاستقرار في المنطقة. ووفق هذه الاستراتيجية في منطقة الخليج الضعيفة، يفترض أن تكون الدبلوماسية المحلية هي البديل الوحيد القابل للتطبيق، بدلاً عن القوة البريطانية لمنع حدوث

الاضطرابات. أما بخصوص تدخل القوى الكبرى، فحسب ما جاء في هذا الخيار إنها إما تردع بعضها البعض أو توافق على عدم التدخل[20].

اتفق هذا الخيار مع التوجه العام لإدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1969-1974) بالاعتماد على الدول الإقليمية، للحفاظ على الأمن والاستقرار، كونها سيحد ويقلص من التدخل السياسي والعسكري الأمريكي المباشر، وان هذه السياسة من غير المرجح أن تقدم إلى موسكو أو القاهرة الذريعة للتدخل في شؤون الخليج، ولن توفر الحجة للتظيمات الراديكالية للعمل ضد الأنظمة الخليجية. وقد يكون هذا الخيار غير واقعي، لأنه لا يأخذ في الاعتبار الخلافات والصراعات الموجودة داخل منظومة الخليج نفسها، مثل مشاكل امتياز التنقيب عن النفط والنزاعات الحدودية وغيرها. ولأجل حل هذه الخلافات، وجهت الولايات المتحدة الدول الخليجية الكبيرة وهي إيران والسعودية للعمل معاً حول القضايا الرئيسية في الخليج[21].

أما الخيار الثاني استهدف تشجيع استمرار دور بريطانيا القوي في الخليج، واستلزم ذلك تقديم أقصى دعم ممكن لدورها المستمر للتدخل في شؤون الخليج، وتشمل تشجيعها على أخذ زمام المبادرة في التعامل مع أوضاع الخليج حسب رؤيتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود إرث فوضوي ناتج من الهيمنة الاستعمارية البريطانية لعقود طويلة، ووفق هذا الخيار ستقوم الولايات المتحدة بدورها على النحو التالي[22]:

التعبير عن تقديرها لدور بريطانيا الفاعل في الخليج، وتأمل أن يستمر إلى أقصى حد ممكن بعد عام 1971.

1- تبني موقف صريح في منطقة المحيط الهندي، بحيث تجعل دور بريطانيا أكثر جاذبية وذات مصداقية، وتأييد عام لوجهة نظرها حول الحاجة لوجود غربي في الخليج.

2- تأجيل إنهاء النفوذ البريطاني في المشيخات، وتقديم دعم هادئ لجهودهم في مواجهة أعمال التخريب، والوقوف أمام المطالبات الإقليمية.

3- يتفادى الولايات المتحدة في سياستها المتعلقة بالنفط وتوريد الأسلحة والمساعدات الأمنية، كافة الإجراءات التي يمكن أن تقوض مواقف البريطانيين أو تهدد التضامن والتنسيق الأمريكي-البريطاني في الخليج.

4- التنسيق الوثيق مع البريطانيين فيما يتعلق بالقوات والقواعد العسكرية في منطقة الخليج. (إذا سحبت بريطانيا جميع قواتها العسكرية من المنطقة، فإنه قد يكون من المناسب للولايات المتحدة تحريك قوة الشرق الأوسط).

وقام هذا الخيار على أساس تشجيع بريطانيا، لتكون على استعداد للبقاء في الخليج مع قوة عسكرية رمزية وحضور سياسي قوي، من أجل تحقيق الحد الأقصى لاحتمالات الانتقال المنظم خلال فترة قبل وبعد استقلال مشيخات الخليج، وهو سيقلل احتمال حدوث الاضطرابات الداخلية على المدى القريب في المشيخات العربية الضعيفة، ويزيد آفاق العلاقات المتجانسة بين المشيخات الصغيرة والدول الكبيرة المجاورة لها مثل المملكة العربية السعودية وإيران، ولكن من الضروري الأخذ في الحسبان، بأنها ستؤدي إلى ردود فعل معادية من جانب الدول الإقليمية، إذا ما بدت استمرار حضور بريطانيا موجهاً ضد دورها في فترة ما بعد عام 1971، وفي حال استمرت دور بريطانيا السابق في مرحلة ما بعد الانسحاب، أو ارتبطت أكثر من اللازم مع أنظمة قمعية، يمكن أن تلزم الولايات المتحدة بمواقف غير مستحسنة وأعمال غير مرضية، مما قد يحرض الاتحاد السوفيتي أو الأطراف العربية الراديكالية على التدخل في الخليج[23].

أما الخيار الثالث فكان يقضي بتبني موقف أمريكي مستقل، والابتعاد عن التنافس مع بريطانيا في الخليج إذا كان ضرورياً لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة. وهي ستسعى لأقصى قدر من

حرية التصرف في التعامل مع المنطقة وحماية مصالحها، ولذلك فإنها ستتخذ ما يلي[24]:

1- الاستعداد لتشجيع جهود الإصلاح والتحديث في الخليج، من أجل الوقوف أمام التحركات السوفيتية والعربية الراديكالية.

2- اتخاذ مبادرات سياسية للحفاظ على النظام في المنطقة.

3- الاستعداد لتحريك قوة الشرق الأوسط الموجودة في الخليج، إذا كان ضرورياً لتعزيز القدرات الأمريكية.

4- حث الشركات الامريكية للتوصل إلى تفاهم مع دول الخليج، لتجنب الاستحواذ عليها من قبل حكوماتها.

استند هذا الخيار إلى رأي مفاده أن دول الخليج تدعو الولايات المتحدة إلى المزيد من المشاركة، وعدم استعداد بريطانيا لتقديم الدعم والمساعدة لها، ويفترض أيضاً أن تلعب الولايات المتحدة دوراً فعالاً وخلاقاً في تشكيل عملية التحديث. من إيجابيات هذا الخيار أنه سيحقق المرونة لدور الولايات المتحدة، ويقلل خطر التوجهات "الإمبريالية"، وقد يكون السبيل الوحيد على المدى الطويل لتجنب إقصائها من المنطقة، ولكن بالمقابل قد يثبط وربما تزعج بريطانيا، وتحد من احتمالات اضطلاعها بدور ناجع. ما دعت إليه الخيار قد يكون غير واقعي، لأنه من الصعب على الولايات المتحدة تولي دوراً معيناً، كونها لا تملك القدرة على ذلك، نظراً للانتقادات العربية التي وجهت إليها في الصراع العربي الإسرائيلي، لتبنيها مواقف منحازة لإسرائيل، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة مع السوفييت سياسياً في العالم العربي[25].

بعد ذلك قدم مجلس الأمن القومي الأمريكي تقريراً تضمن خيارات أوسع، بخصوص سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج، فدعى الخيار الأول إلى تولي الولايات المتحدة بنفسها دور بريطانيا، وبذلك عليها تقديم التزامات أمنية رسمية أو غير رسمية إلى دول الخليج الصغيرة. وإنشاء قاعدة بحرية في الخليج. وزيادة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لتحل محل الوكلاء السياسيين البريطانيين. وتقديم برنامج للمساعدات العسكرية إلى اتحاد الإمارات العربية التي ستتشكل في المستقبل. ووجدت بأن الأنظمة المحافظة سترحب بالولايات المتحدة كقوة حامية، فسيكون تكاليفها قليلة على الحكومة الأمريكية، وسيعطيها تأثير مباشر على مستقبل الخليج[26]. ووفق هذا الخيار سيكون وجود أمريكي فعال في الخليج مهماً لمصالحها النفطية في دول الخليج، نظراً للتراجع المستمر للموقف الأمريكي في العالم العربي، بسبب موقفها من الصراع العربي–الإسرائيلي، والشعور العام لدى المعتدلين العرب بأنها تتجاهل التهديد السوفيتي في المنطقة. وحسب ما جاء في الخيار ستكسب الولايات المتحدة من خلال علاقات جيدة مع كل من إيران والمملكة العربية السعودية، القدرة للقيام بالحفاظ على الاستقرار في الخليج، دون استعداء أي من هاتين الدولتين، وستكون في وضع أفضل لحماية مصالحها المالية والتجارية[27].

ويبدو كان لهذا الخيار انعكاسات سلبية على الولايات المتحدة، لأنه ليس من الواضح أن حماية مصالحها تتطلب مثل هذا الإجراء، واتباع هذه السياسة من شأنها أن تتعارض مع وجهات النظر الإيرانية، وإلى حد ما السعودية لمستقبل الاستقرار في المنطقة، لأنهما يدعوان إلى قيام دول الخليج نفسها بذلك. كما ان السوفيت والعرب الراديكاليين وحتى المحايدين وبعض أصدقائها، سيعارضون هذا التمدد العلني لنفوذ الولايات المتحدة، كونها ستمارس دور الاستعمار البريطاني. وباعتبارها قوة حامية سوف يجد الأمريكيين أنفسهم وسط الخلافات الموجودة في المنطقة؛ وستتوقع كل من المملكة العربية السعودية وإيران، أن تتبنى الولايات المتحدة مواقف داعمة لمصالحهما. والدور الأمريكي سيكون بمثابة التزام جديد من واشنطن، وهو سيؤدي إلى تعرض الحكومة الأمريكية للانتقادات في الداخل والخارج، باعتبارها محاولة غير مبررة لتولي دور "شرطي العالم"[28].

وحذر جيمس نويز أن محاولة الولايات المتحدة لتكرار الدور البريطاني سيكون كارثياً، وأشار إلى حلف بغداد[29]وما نجم عنها من مواقف شعبية ورسمية مناهضة لها، وأكد أن حالة عدم

الاستقرار في المنطقة، ووجود التزامات عسكرية أمريكية، ستجعل مصالحها أهدافاً للجماعات المتطرفة الموالية للاتحاد السوفيتي وغيرها، والدور الأمريكي لن يكون فقط عامل انقسام حاد في العالم العربي، ولكن سيكون غير مقبولاً أيضاً لدى المملكة العربية السعودية وإيران. فأوصى الحكومة الأمريكية بأنها "إذا أرادت أن تلعب دوراً فعالاً في المسائل الأمنية الخليجية، فإنه سيتعين عليها أن تعتمد في المقام الأول على مبيعات الأسلحة، وتوفير التدريب والدعم الاستشاري والفني لدول الخليج"[30].

دعى الخيار الثاني الذي تضمنه تقرير مجلس الأمن القومي إلى اختيار إيران أو المملكة العربية السعودية، كأداة للسياسة الأمريكية مع تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لها، ودعمها في مفاوضاتها مع اتحاد شركات النفط العالمية أو ما يعرف بـ "الكونسورتيوم" Consortium والنزاعات الإقليمية في الخليج، فبخصوص اختيار إيران التي تعتبر الدولة الأقوى، والأكثر استقراراً في المنطقة، لن تحضى الدعم الأمريكي لها برضى العرب المتشككين من النوايا الإيرانية، والمستائين من تسلطها في الخليج، فسياسة إيران تجاه دول الخليج العربية، ولاسيما مطالبيها لبعض أراضي المشيخات، يمكن أن يثير القوميين العرب، لاسيما أن دعم الولايات المتحدة لإيران سينفر السعوديين، على الرغم أن اختيار إيران لم يأتي مقابل استبعاد المملكة العربية السعودية. أما اختيار السعودية فمن شأنه تحقيق توازن القوة مع إيران، فالسعودية قد تتمكن من الحفاظ على النظام بين المشيخات الصغيرة، ولكن إيران لن ترضخ لأي دور سعودي، ويمكن أن تتحول نكاية بذلك إلى الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى عدم تحمس السعودية للعب دور الهيمنة، لأنها على يقين أي دعم أمريكي لها، سوف تجعلها في موضع اتهام من القوميين العرب كونها أداة أمريكية، وهذا الأمر سوف تضعف الأنظمة المعتدلة في العالم العربي [31].

أما الخيار الثالث فيؤكد على تشجيع التعاون السعودي الإيراني، فالولايات المتحدة شدَّدت على إقامة الاتصالات على المستوى الوزاري والتعاون الاستخباراتي بين البلدين. ودعى الطرفان إلى الامتناع عن محاولات فرض الهيمنة من جانب واحد. ولم يكن هناك سبب يجعل الأمريكيين يرغبون في اختيار أحدهما، إلا إذا اضطرت إلى ذلك بعد اندلاع أزمة محددة، فالسعوديون والإيرانيون يدركون بأن مصالحهم المشتركة تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة. ويرى الأمريكيون أن قوة مشتركة بين الطرفين كافية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ولكن هذا الأمر قد يقلل من شأن السعودية في الشارع العربي، وقد يضعف مكانة الملك فيصل، وكذلك يتطلب الأمر من الولايات المتحدة بالضغط على إيران للقبول بها، وهذا يمكن أن يوتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، ويثير المخاوف المتمثلة في أن التعاون بين البلدين قد ينهار في أية لحظة. فحسب هذا الخيار لا يوجد باعث لدعم إيران وعدم استخدام النفوذ الأمريكي لتشجيع التعاون السعودي الإيراني، واستحداث وسيلة مجدية لتعزيز التعاون بينهما، دون الاعتراف بترجيح كفة القوة الإيرانية[32].

وتضمن والخيار الرابع تطوير حكومة الولايات المتحدة، اتصالاتها الثنائية مع حكام مشيخات الخليج الأدنى، وتوسيع وجودها السياسي هناك، من خلال إقامة بعثات دبلوماسية فيها، وتشجيع وجود تجاري أمريكي أكثر نشاطاً، وتطوير برامج المساعدة الثقافية والاقتصادية والفنية الأمريكية في المنطقة. فمن شأن هذه الخطوات أن تمنحها تأثير مباشر، وبدرجة أكبر على الأحداث الجارية هناك، دون تحمل مسؤولية كونها حامية للمنطقة، وسيكون ذلك موضع ترحيب من قبل المشيخات الخليجية، وربما لا يعترض عليها إيران أو السعودية، ولكن قد يعارضها السوفيت، وقد ينتهجون تجاهها سياسة أكثر نشاطاً عندما يترك الأمريكيون المشايخ لوحدهم. فالبريطانيون هم أكثر خبرة من الأمريكان في هذه المنطقة. وهذا الخيار ليس بديلاً

استراتيجياً، ولكنه موقف تكتيكي قد ينسجم مع الوضع السياسي الجديد للدول الصغيرة في الخليج الأدنى [33]. فرغم أن وجود أول ممثلية دبلوماسية أمريكية في الخليج الأدنى، تعود إلى ما يزيد على قرن من الزمان، إلا أنها لم تتوسع بل بقيت محصورة في نطاق ضيق، نظراً للدور المهيمن الذي لعبته بريطانيا في هذه المنطقة، ولكن بعد قرار الانسحاب أثار إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي، اهتماماً كبيراً داخل الأوساط السياسية في واشنطن، مما يعني المساهمة في المشاكل السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المنطقة [34].

في حين دعى الخيار الخامس إلى الاستمرار في التعامل مع كيانات الخليج الأدنى بشكل غير مباشر. بحيث لن يتم توسيع التمثيل الدبلوماسي الأمريكي الحالي، خارج مهام القنصلية العامة في مدينة الظهران السعودية، والتي تقوم بالأعمال الدبلوماسية الأمريكية في هذه المنطقة. فإيران والمملكة العربية السعودية هي الدول الرئيسية في الخليج، بمقدورها تحمل مسؤولية الحفاظ على استقرار المنطقة؛ وليس هناك حاجة لإشراك الولايات المتحدة في الخلافات الموجودة بين حكام الخليج، فقد اعتمد المشايخ في السابق على بريطانيا لحل خلافاتهم، وسيستمر حاجة هؤلاء إلى الدعم والمساندة الخارجية، لذلك قد يتجه البعض منهم حتى إلى مصر لتقوية موقفهم. هذا الخيار لن يقدم أية وسيلة مباشرة لحماية مصالح الولايات المتحدة في الخليج الأدنى، وهو ليس بديل استراتيجي حقيقي، ويتفق فقط مع الموقف الأمريكي الداعي إلى العزلة، والابتعاد عن التدخل والتورط في المشاكل والخلافات السياسية في العالم [35].

وأكد الخيار السادس على رعاية ميثاق أمن إقليمي، ويعني تشجيع الولايات المتحدة لإجراء محادثات تمهيدية بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، وزيادة المساعدات العسكرية للسعودية وإيران، والتعهد أيضاً بتقديم مساعدات عسكرية إلى الكويت، واتحاد الإمارات العربية التي سوف يتشكل في المستقبل، والمشاركة في جهود تشكيل هذا الاتحاد، وتشجيعها على التعاون مع إيران والسعودية والكويت. واتباع الأمر ذاته مع البحرين إذا أصبحت دولة مستقلة، وبذلك فإن القوة العسكرية المشتركة والوحدة السياسية في الخليج، من شأنه استبعاد تدخل أية قوة خارجية، ولكن من الصعب سياسياً على الدول العربية التعاون بشكل علني مع إيران، بسبب علاقات الأخيرة مع إسرائيل، وإن الرعاية الأمريكية لهذا الاتفاق الأمني من شأنه تشويه سمعتها أمام الرأي العام العربي، كونها صنيعة غربية واستعمارية، لذلك اعتبر أنه خيار غير واقعي ما لم يرسم ليكون متطابقاً مع الخيار الثالث [36].

بعد دراسة مجلس الأمن القومي الأمريكي لهذه الخيارات المطروحة وتوصلها إلى نتائج نهائية، أرسل هنري كيسنجر Henry Kissinger مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي (1969–1973)، مذكرة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، أشار فيها إلى الخيارات السابقة، واستبعد الخيارين الأول والخامس، لأنهما خيارات غير عملية، ووجد في الخيارات الأخرى بأنها ليست بديلة، وقررت المذكرة أن المسار المنطقي للسياسة الأمريكية، سيكون من خلال مزج الخيارات السابقة، وبذلك سيكون المسار السياسي الأمريكي كالتالي:

– تعزيز التعاون السعودي الإيراني، باعتبارهما الدعامة الأساسية لنظام إقليمي مستقر، مع الاعتراف بالواقع أن إيران هي القوة الراجحة في الخليج.

– بذل جميع الجهود الممكنة لتحديث وتطوير علاقات الولايات المتحدة، مع الكيانات السياسية الجديدة في الخليج الأدنى [37].

وأوضح كيسنجر في مذكرته أهمية تقديم المساعدة الفنية والتعليمية إلى دول المنطقة، من خلال البرامج الحكومية والخاصة، وتبني الأساليب والمناهج الغربية في عملية التطور السياسي والاقتصادي للمنطقة، وأضاف على الرغم أن الولايات المتحدة قد لا تكون لها خطط للتدخل العسكري، ولكن الوقت ليس ملائماً في الوقت الراهن لخفض القوة البحرية الأمريكية الصغيرة الموجودة حالياً في البحرين، فوجود هذه القوة

يبدو مهماً في مواجهة كل من الدول الإقليمية والاتحاد السوفييتي. وأشار كيسنجر أيضاً إلى أهمية استمرار دور بريطانيا في المنطقة، فعلى الرغم من إعادتها النظر في علاقاتها الرسمية، هي ترغب البقاء نشطة في شؤون الخليج السياسية والدبلوماسية والتجارية، وفي تقديم الدعم والتدريب العسكري لدول الخليج [38].

بعدها قدمت مذكرة إلى الرئاسة الأمريكية، أعدته فريق الإدارات المشتركة لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، حول سياسة الولايات المتحدة المستقبلية في الخليج، وبعد اطلاع الرئيس نيكسون عليها وافق على ما ورد فيها من نقاط والتي تألفت من: [39] الموافقة على الاستراتيجية العامة في المدى القريب، لتعزيز التعاون بين إيران والمملكة العربية السعودية، كأساس مرغوب فيه للحفاظ على الاستقرار في الخليج، مع الاعتراف بتفوق القوة الإيرانية. وتطوير العلاقات الأمريكية المباشرة مع الكيانات السياسية المستقلة في المنطقة.

1- توسيع التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في الخليج الأدنى، ولكن وجهت مجلس الأمن القومي لجنة الإدارات المشتركة، للتأكد من أن هذا التمثيل ملائم بشكل فعال، لمتطلبات هذه المنطقة الفريدة ومتابعة مصالح الولايات المتحدة هناك.

2- كلّف مجلس الأمن القومي اللجنة، بمراجعة الخطط الأمريكية الفنية، والمساعدة التعليمية والتبادل الثقافي في المنطقة، من خلال البرامج العامة والخاصة، لضمان تطوير برامج مبتكرة، تتماشى مع استراتيجية تعزيز التنمية المنظمة في الخليج، والمسؤولية المحلية للحفاظ على الاستقرار فيها.

وجه الرئيس نيكسون بضرورة تحضير مذكرة خاصة، لكل الطلبات المهمة المتعلقة بالمساعدة العسكرية لدول الخليج (باستثناء إيران والسعودية). إن هذه المذكرة يجب أن يتم تحضيرها من قبل اللجنة المشتركة لإدارات الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، وأن يتم تقديمها لمجموعة المراجعة بحلول السادس والعشرين من تشرين الثاني 1970.

أما بخصوص القوة البحرية الأمريكية الصغيرة التي تتخذ من البحرين قاعدة لها، ستكون بعد مغادرة البريطانيين المنطقة، القوة العسكرية الأجنبية الوحيدة المتمركزة في المشرق العربي، وحاكم البحرين المحافظ يرحب بالوجود البحري الأمريكي على الجزيرة في المستقبل، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه فيما إذا كانت هذه المنشأة البحرية التي تستخدمها الولايات المتحدة، سيعزز أو يضعف الموقف الداخلي للأسرة الحاكمة، إذا ما قررت الحكومة الأمريكية إبقاء قوة الشرق الأوسط، فيجب التوصل إلى ترتيبات جديدة مع البحرين أو اتحاد الإمارات العربية الذي سيضم البحرين. وهناك حاجة إلى إبلاغ البريطانيين بشكل سري عن القرار الذي سيتخذ بشأن هذه القوة قبل رحيلهم، لأنهم عرضوا نقل بعض المرافق والمعدات إلى الأمريكيين، إذا كانوا سيخططون للبقاء في البحرين[40].

كان من الضروري الإبقاء على استمرار وجود هذه القوة، لأنه يعتبر دليل واضح على مصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، فهي ستكون بمثابة عنصر استقرار في الفترة الانتقالية الصعبة في الخليج، وعلى النقيض من ذلك، انسحابها بدون رغبة شيوخ الخليج، يمكن أن يفسر على أنه عدم اكتراث من جانب الولايات المتحدة بمستقبل المنطقة[41]. فوجودها موضع ترحيب لدى الأنظمة العربية المحافظة في الخليج الأدنى، ولا سيما البحرين واستمرارها قد تشجع تلك الأنظمة على مقاومة الضغوط العربية الراديكالية. في حين سحب هذه القوة بالتزامن مع مغادرة البريطانيين، من شأنه أن يزيد الانطباع لدى الأوساط العربية، بأن المصالح الغربية في الخليج يجري التخلي عنها، وهذا الإجراء سيعمل على امتصاص رد فعل العرب الناتج من زيادة مظاهر البحرية السوفيتية في الخليج. ولا يوجد بديل مباشر عن هذه القوة لدعم النشاط البحري الأمريكي في الخليج، على الرغم من وجود

قاعدة عسكرية أمريكية في جزيرة ديجو گارسيا في المحيط الهندي، ولكنها غير كافية لتغطية نشاطاتها البحرية، كما أنها ليست قريبة بما فيه الكفاية من منطقة الخليج والبحر الأحمر. لذلك رأت الولايات المتحدة بضرورة بذل كل الجهود الممكنة في هذه المرحلة، للعمل من أجل الحصول على إقامة طويلة الأجل، أو ترتيبات معينة لدعم هذه القوة[42].

رغم الإيجابيات المذكورة أعلاه حول وجود قوة الشرق الأوسط، برزت بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، حول استمرار الوجود البحري الأمريكي في البحرين بعد مغادرة البريطانيين من الخليج، فمن الممكن أن يثبت مع مرور الوقت بأن وجودها غير ملائم لنظام البحرين، وستكون الأهمية العسكرية لهذه القوة الصغيرة محدودة جداً. فضلاً عن اعتراض إيران على بقاء هذه القوة، وتأثير ذلك على علاقاتها مع الولايات المتحدة [43]. لاسيما صرَّح الشاه الإيراني محمد رضا شاه (1941–1979)، بأنه لا يرى ضرورة لأي وجود عسكري أجنبي في الخليج بعد مغادرة بريطانيا، ولكن رغم ذلك رأى الأمريكيون أن موقفه المناهض لوجود هذه القوة، قد يقل حدته إذا تم تسوية بعض مطالبه في الخليج قبل مغادرة البريطانيين[44].

وبذلك فإنه من غير الملائم مناقشة هذه المسألة مع الشاه إلى أن يتم التوصل إلى تسوية لمطالبه بالبحرين، وعندما يتم تقرير مستقبل البحرين، فإن الشاه سيكون طليقاً في تبني موقف أكثر تسامحاً، ولا سيما إذا ما قبلت البحرين سواءً كدولة مستقلة أو عضو في اتحاد الإمارات العربية، استمرار وجود قاعدة قوة الشرق الأوسط في ميناء الجفير. وإذا ما كان ضرورياً لطمأنة الشاه، يمكن مناقشة هذه المسألة معه قبل تسوية مسألة البحرين، على افتراض أن بحرين المستقلة موافقة على استمرارها[45].

وافق الرئيس نيكسون مبدئياً على عدم إبقاء الوجود البحري الأمريكي في الخليج في الوقت الراهن، ما لم تثبت مزيد من التحري والدراسة، أنه من غير المقبول سياسياً لأصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة مغادرة هذه القوة، وفي هذه الحالة يجب أن يقدم تقريراً خاصاً للرئيس الأمريكي [46]. وحول الحفاظ على قوة الشرق الأوسط في الخليج، دعت بعض التقارير في واشنطن الحكومة الأمريكية إلى الأخذ بنظر الاعتبار، مواقف جميع القوى الإقليمية والدول العظمى من وجود هذه القوة، ولاسيما إيران التي طالبت باستبعاد القوى الأجنبية من الخليج، لأجل تجنب تنافس القوى العظمى في مياهها، وإعطاء الذريعة للسوفييت للحصول على تسهيلات في استخدام الموانئ العراقية، ولكن على النقيض من الموقف الإيراني اتخذت الدول الخليجية العربية موقفاً ودياً من وجود هذه القوة الأمريكية، وذلك لعدم رغبتها في رؤية الشاه وهو يفرض هيمنته السياسية والعسكرية على الخليج، ويحولها إلى بحيرة إيرانية شبه مغلقة، فرأوا أن التصدي لطموحات الشاه الإقليمية، سيكون من خلال استخدام قوة أمريكية صغيرة لمنشأة بحرية في الخليج، ووجدوا أنه أمر غير مستفز ومقبول للقوى الأخرى [47].

فيما بعد قررت الولايات المتحدة الإبقاء على قوتها البحرية الصغيرة في الخليج دون توسيعها، وأشار جوزيف سيسكو Joseph J Sisco مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا إلى ذلك في سياق حديثه عن قوة الشرق الأوسط بالقول "أن القوة البحرية الأمريكية الصغيرة نفذت على مدى ربع قرن، مهمة زيارة الموانئ الصديقة في المنطقة، من أجل الإشارة إلى المصالح الأمريكية" وأضاف "ليس لدينا نية لتوسيع هذا الوجود أو لتغيير دورها، لغرض تأدية مهام عسكرية في المنطقة. ليست هناك حاجة للولايات المتحدة لتولي مسؤوليات الأمن التي كانت تقوم بها بريطانيا في الخليج خلال الحقبة السابقة". ومن البواعث التي أرجعها سيسكو لاتخاذ هذا الموقف، رفض دول الخليج الكبيرة تدخل القوى الخارجية في شؤون المنطقة [48].

الخاتمة

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.19

يظهر من خلال الخيارات السياسية التي قدمها الدوائر الرسمية في واشنطن، وعرضها للجوانب الإيجابية والسلبية لكل خيار على حدة، بأن السياسة الأمريكية تستند على أساس إدراكها الكامل بأن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ذات طابع سياسي بالدرجة الأساس، والاستجابة الرئيسية لهذا التحدي ينبغي أن يشدد على الجانب السياسي بدلاً من النشاط العسكري، حيث لا يمكن للأدوات العسكرية أن تكون حلولاً سياسية في حد ذاتها بل عامل مساهم في إيجادها، فلم يكن هناك مطالب يستدعي منها تبني سياسات بريطانية تجاه دول الخليج أو فرض سيطرتها عليها، لذلك اعتبرت زيادة وجودها البحري فيها أمر غير ضروري، ما لم يبرز خطر جدّي من جانب الاتحاد السوفيتي على مصالحها الحيوية هناك، حيث كانت تجنب نفسها الدخول في أية منافسة عسكرية محتملة مع السوفيت، مع احتفاظها بالقدرة اللازمة لممارسة نفوذها العسكري عند الضرورة.

فإتجهت السياسة الأمريكية منحى جديداً، بالتزامن مع عدم استعدادها لتولي مسؤولية أمن الخليج مباشرةً على الطريقة البريطانية، وقد أدركت الحكومة الأمريكية أن أفضل الوسائل للتعامل مع المنطقة، هو الوقوف بعيداً قدر الإمكان عن التدخل المباشر في شؤونها، ومنح دور رئيسي للدول الخليجية المحافظة والصديقة لها مثل إيران والسعودية، ويقينها بأن دعم هذين البلدين يشكل عنصراً فاعلاً في سياستها الخليجية بعد مغادرة بريطانيا، فرغم أن إيران أقوى من السعودية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولكنها لم تستطع الاستناد إلى إيران لوحدها، لكون إعتماد الدول الغربية على النفط السعودي أكبر من النفط الإيراني، وكذلك محدودية التأثير الإيراني على الكيانات الخليجية العربية، لذلك رغبت في تقريب وجهات النظر بينهما، وإيجاد تنسيق مشترك لأجل ضمان أمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية لمصالحها.

المصادر والهوامش

(1) وهي الإمارات التي تؤلف اليوم دولة الإمارات العربية المتحدة، وأطلقت عليها هذه التسمية بعد الانتصارات التي حققتها بريطانيا على القبائل العربية في الخليج، حاول البريطانيون وقف عمليات النهب والقرصنة في البر والبحر، والنزاعات بين سكان الساحل المتصالح ومعاقبة غير الملتزمين بها، ففرضوا على شيوخ الساحل معاهدة سلام عامة في عام 1820، وبعدها عقدت معهم سلسة من المهادنات البحرية خلال السنوات 1835 و 1843 و 1853، ومنذ ذلك التاريخ أطلقت عليها بريطانيا الساحل المتصالح أو المهادن وظلت تلك التسمية شائعة حتى انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام 1971. للمزيد ينظر: د.أنطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798-1978، بيروت، 1993، ص68؛ د.محمد نصر مهنا، تحديث الخليج العربي،الاسكندرية، 2000، ص ص49-50؛ د.محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، القاهرة، 2002، ص ص25-29؛ J. F. STANDISH, PURSUIT OF PEACE IN THE PERSIAN GULF, World Affairs, Vol. 132, No. 3 (December 1969), PP. 238-239.

(2) Long-Term U.S. Strategy Options in the Persian Gulf, 30 December 1970, Digital National Security Archive (DNSA), Presidential Directives, NSSM-66, item PDO 137.

(3) J. C. Hurewitz, The Persian Gulf: British Withdrawal and Western Security, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 401,America and the Middle East (May, 1972), P.107.

(4) Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 24, 1968, FRUS, Near East Region; Arabian Peninsula,1964–1968, Vol. XXI, Washington, United States Government Printing Office, 2000, PP. 260-261.

(5) Foreign Assistance Act Of 1968, Hearings Before the Committee on Foreign Affairs House of Representatives Ninetieth Congress Second Edition, 1968; The Need to Strengthen the Peace, Hearings Before the Subcommittee on the Near East , 92nd Congress, first session, 1971, P. 249.

(6) Roham Alvandi, Nixon, Kissinger, and the Shah: the origins of Iranian primacy in the Persian Gulf, Diplomatic history, 36 (2), London, March, 2012, P. 343.

(7) F. Gregory Gause, British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 11, No. 4 (October, 1985), P.259; James H. Noyes, The Clouded Lens Persian Gulf Security and U.S. Policy, Second Edition, Leland Stanford Junior University, 1982, P.54.

(8) ظهرت حركات وتنظيمات قومية عديدة في الخليج، طالبت بإنهاء الوجود الأجنبي والقضاء على الاستعمار، ونيل الاستقلال والتحرر، ونادت بضرورة إنهاء استغلال شركات النفط الأجنبية، ووقف الإشراف المباشر للدول الغربية على شؤون النفط، وطرد الموظفين البريطانيين والأجانب واستبدالهم بموظفين آخرين محليين وعرب. والوقوف ضد المعاهدات التي عقدتها بريطانيا بصورة غير متكافئة مع الإمارات العربية في الخليج، من أجل فرض سيطرتها المباشرة والغير مباشرة عليها، كما طالبت بإنهاء القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج، واتهمت بريطانيا بأنها تعمتدت في إبقاء الخليج في حالة تخلف وفقر من أجل الحفاظ على مصالحها، وبهدف السيطرة عليها. للتفصيل ينظر: د.مفيد الزيدي، التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي 1971-2003، بيروت، 2012، ص ص316-317.

(9) قدمت الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي والصين واليمن الجنوبي، الدعم للتنظيمات اليسارية في الخليج، ومن أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل التي كانت تستهدف إنهاء النفوذ البريطاني في الخليج، فقد صرح أحد قادة الجبهة ويدعى محمد أحمد الغساني أن هدف الجبهة هو تحرير المنطقة، وطرد الشيوخ، وإقامة أنظمة ثورية اشتراكية شعبية، وأضاف ان قواتهم كانت تعمل في ظفار، ضد القوات التي تقودها بريطانيا والمكونة من مجندين قادمين من بلوشستان وإيران بالإضافة إلى رجال القبائل المحلية، وأشار أنهم يعملون لإزالة ما تبقى من النفوذ البريطاني، والقضاء على الاحتكارات النفطية الغربية في المنطقة. وقد وعدت حكومة يمن الجنوبية والتي كانت تحكمها حزب جبهة التحرير الوطني، بعد الانتصارات التي حققتها على بريطانيا في الحروب التي دارت بينهما في الفترة من عام 1963 إلى 1967، بدعم أي حركة لتحرير منطقة الخليج من الهيمنة الأجنبية. ينظر: د.مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص314؛ New York Times, Dec 10, 1968.

(10) James H. Noyes, Op. Cit., P.55.

(11) Future U.S. Policy in the Persian Gulf, July 1970, Digital National Security Archive (DNSA), Presidential Directives, NSSM 66, Box 66.

(12) F. Gregory Gause, Op. Cit., P.260.

(13) Telegram From the Department of State to the Embassy in Kuwait, December 13, 1968, FRUS, Vol. XXI, Ibid, PP. 422-423.

(14) Telegram From the Department of State to the Embassy in Kuwait, December 13, 1968, FRUS, Ibid, PP. 422-423.

(15) Chicago Tribune, December 12, 1968; The Washington Post, December 13, 1968.

(16) Telegram From the Embassy in Iran to the Department of State, February 4, 1970, FRUS, 1969-1972, Middle East Region And Arabian Peninsula, Vol. XXIV, Washington, United States Government Printing Office, 2008, PP. 246-248.

(17) تجسد الوجود الأمريكي في قوة بحرية صغيرة في قاعدة الجفير البحرية بالبحرين وبالاتفاق مع بريطانيا منذ عام 1949، وعرفت بقوة الشرق الأوسط MIDEASTFOR، وتألفت من ثلاث سفن وطائرة مائية، وتقاسمت هذه القوة مرافق القاعدة مع البحرية البريطانية، واستأجرت الحكومة الأمريكية جزء صغير من هذه القاعدة على أساس سنوي في إطار تبادل المذكرات. للتفصيل ينظر: U.S. security interests in the Persian Gulf : Report of a staff study mission to the Persian Gulf, Middle East, and Horn of Africa, October 21-November 13 1980, To the Committee on Foreign Affairs U.S. House of Representatives, Washington, 1981, P.29; The United States And The Persian Gulf Report of The subcommittee on The Near East of The Committee on Foreign Affairs House of Representatives, 29 September 1972,Washington, 1972, P. 14 .

(18) Long-Term U.S. Strategy Options in the Persian Gulf, Op. Cit.

(19) تشمل كل من البحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, undated, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 338-339.

(20) Long-Term U.S. Strategy Options in the Persian Gulf, Op. Cit..

(21) Record of Meeting, February 1, 1968, FRUS, Vol. XXI, Ibid, PP. 272-273; Long-Term U.S. Strategy Options in the Persian Gulf, Op. Cit.

(22) Long-Term U.S. Strategy Options in the Persian Gulf, Op. Cit.

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) Ibid.

(26) Paper Prepared by the National Security Council Staff, June 4, 1970.

(27) Future U.S. Policy in the Persian Gulf, Op. Cit.

(28) Ibid.

(29) أعلن عن قيام حلف بغداد في الرابع والعشرين من شباط 1955 بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة، ورغم أنها كانت الداعية إلى فكرة قيام تحالف في المنطقة للوقوف أمام تمدد النفوذ الشيوعي، لكنها لم ترغب الإنضمام إلى الحلف وذلك لعدم رغبتها في إثارة بعض دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى رغبتها في الإبتعاد عن توصيف نفسها كمشارك مع بريطانيا الدولة الإستعمارية في المنطقة، كونها ستضر بصورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ينظر: د.ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت، ص ص122-123.

(30) F. Gregory Gause, Op. Cit., P. 261.

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.19

(31)Paper Prepared by the National Security Council Staff, June 4, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 256-265.
(32)Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow), May 21, 1968, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 294-295; Paper Prepared by the National Security Council Staff, June 4, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 256-265.
(33)Paper Prepared by the National Security Council Staff, June 4, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 256-265.
(34)The United States And The Persian Gulf Report of The Subcommittee on The Near East of The Committee on Foreign Affairs House of Representatives, 29 September 1972, Washington, 1972, P. 10.
(35)Paper Prepared by the National Security Council Staff, June 4, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 256-265.
(36)Ibid.
(37)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, October 22, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 279-283.
(38)Ibid.
(39)National Security Decision Memorandum, November 7, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 285-286.
(40)Future U.S. Policy in the Persian Gulf, Op. Cit.
(41)Telegram From the Embassy in Iran to the Department of State, February 4, 1970 , FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 246-248.
(42)Future U.S. Policy in the Persian Gulf, Op. Cit.
(43)Ibid.
(44)Ibid.
(45)Telegram From the Embassy in Iran to the Department of State, February 4, 1970 , FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 246-248.
(46)National Security Decision Memorandum, November 7, 1970, FRUS, Vol. XXIV, Ibid, PP. 285-286.
(47)Kimbriel Armistead Mitchell, American Strategic Policy For the Indian Ocean Area 1970-1980, Phd Dissertation, London School of Economics And Political Science, P. 85.
(48)Marc J. O'Reilly, Unexceptional: America's empire in the Persian Gulf, New York, 2008, P. 114.